المجلس تابع مستجدات الملف النووي «بقلق

قادة الخليج يدعون إيران للالتز

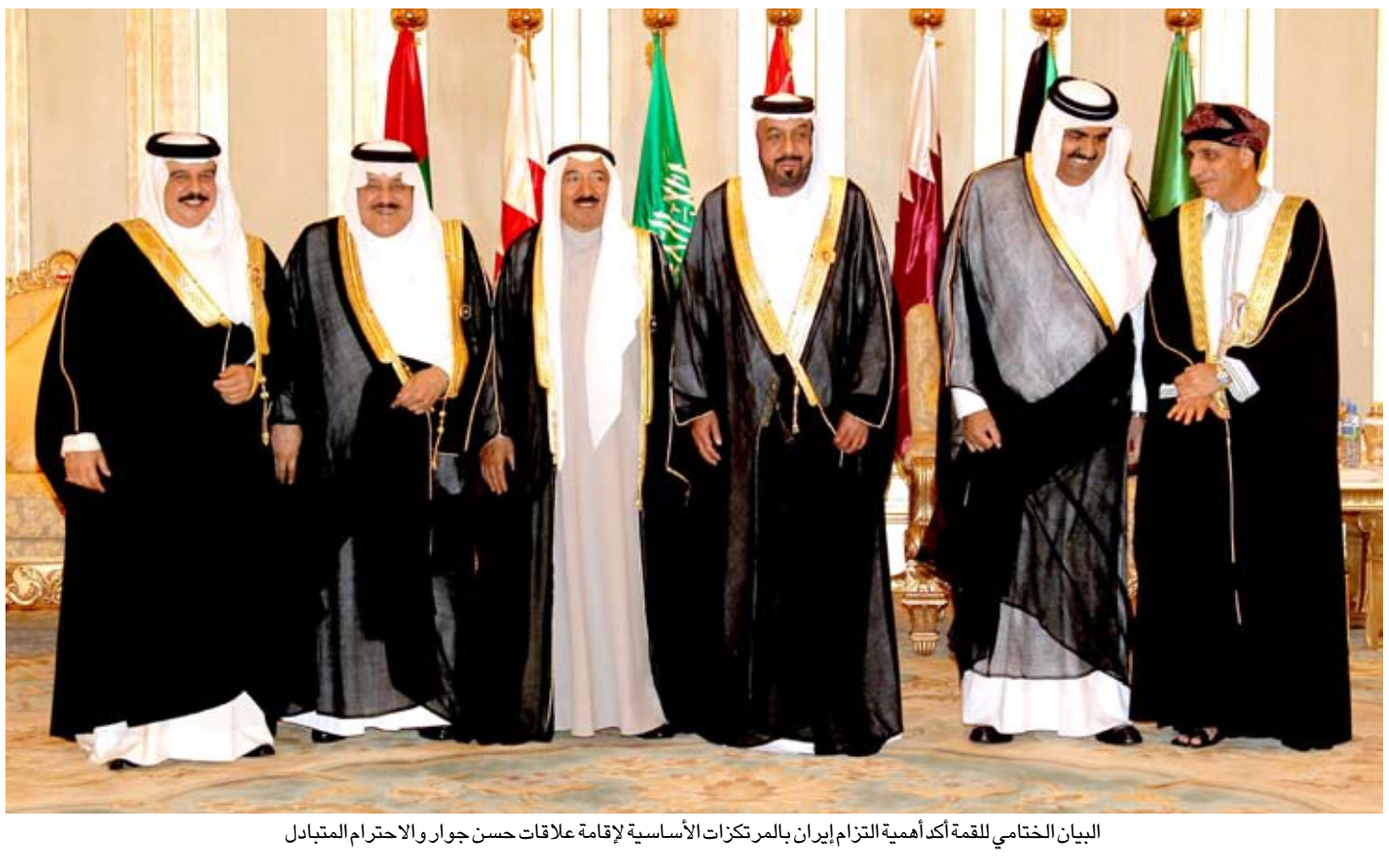

البيان الختامي للقمة أكد أهمية التزام إيران بالمرتكزات الأساسية لإقامة علاقات حسن جوار والاحترام المتبادل

■ أبوظبي - وام

□ أكد قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيان الختامي للدورة الحادية والثلاثين في أبوظبي على مواقفهم الثابتة والمعروفة التي أكدت عليها كافة البيانات السابقة من خلال دعم حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث وعلى المياه الاقليمية والاقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات.

وأعرب القادة في البيان الختامي عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع إيران أية نتائج ايجابية من شأنها التوصل الى حل قضية الجزر الثلاث مما يسهم في تعزيز امن واستقرار المنطقة.

واكد البيان اهمية التزام ايران بالمرتكزات الاساسية لإقامة علاقات حسن جوار والاحترام المتبادل وعدم تدخلها في الشئون الداخلية وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة او التهديد بها.

ورحب مجلس التعاون بالجهود الدولية في شأن الملف النووي الايراني وخاصة تلك التي تبذلها مجموعة (5+1) لحل ازمة هذا الملف بالطرق السلمية معربة عن الامل في ان تستجيب ايران لهذه الجهود.

وذكر البيان الختامي ان المجلس تابع مستجدات الملف النووي الايراني بقلق بالغ مجددا تأكيده على مواقفه الثابتة بشأن اهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية وجعل منطقة الشرق الاوسط بما فيها منطقة الخليج العربي منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل والاسلحة النووية.

السماح للشركات الوطنية بفتح فروع في الخليج

وأقر القادة في قمتهم الحادية والثلاثين السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول المجلس، كما وجه اللجان الوزارية والأمانة العامة للعمل على تنفيذ ما جاء في رؤية البحرين لتطوير مجلس التعاون وكذلك رؤية قطر لتفعيل المجلس. واعرب المجلس الاعلى عن ارتياحه لاداء اقتصاديات دول المجلس.

وفيما يتعلق بمكافحة الارهاب اكد المجلس الاعلى وفق البيان على مواقف دول المجلس الثابتة لنبذ العنف والتطرف المصحوب بالارهاب مؤكدا تأييده لكل جهد اقليمي او دولي يهدف الى مكافحة الارهاب. ودعا المجتمع الدولي الى تفعيل ما تنادي به دول المجلس من انشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب لتبادل المعلومات والخبرات والتنسيق لرصد تحركات المنظمات والعناصر الارهابية واحباط مخططاتها.

واشاد البيان بكفاءة الاجهزة الامنية في كل من البحرين والسعودية بكشف وتفكيك المخططات والخلايا الارهابية. واكد اهمية العمل على تجفيف مصادر تمويل الجماعات الارهابية ومحاولات قياداتها في الخارج ايجاد موطئ قدم لعناصرها في الداخل ونشر افكارها.

نص البيان الختامي

وفيما يأتي نص البيان الختامي للدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تلبية لدعوة كريمة من رئيس الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، عقد المجلس الأعلى دورته الحادية والثلاثين في مدينة أبوظبي يومي الاثنين والثلثاء 30 ذو الحجة 1431 و1 محرم 1432هـ الموافق 6 . 7 ديسمبر/ كانون الأول 2010م برئاسة رئيس الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو: ملك مملكة البحرين حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ونائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الوزراء في سلطنة عمان صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد وأمير دولة قطر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وأمير دولة الكويت حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وشارك في الاجتماع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية.

وهنأ المجلس الأعلى رئيس الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مشيداً بما اشتملت عليه كلمة سموه من مضامين سامية ورؤى هادفة وحرص على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات، والدفع بها إلى مجالات أرحب وأوثق خلال الفترة المقبلة. كما هنأ سموه باليوم الوطني التاسع والثلاثين للإمارات العربية المتحدة متمنياً للإمارات وشعبها العزيز مزيداً من التقدم والازدهار.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة الصادقة والمخلصة، التي بذلها أمير دولة الكويت حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس الدورة الماضية للمجلس الأعلى، وحكومته، خلال فترة رئاسة سموه للدورة الثلاثين للمجلس الأعلى، وما أولاه سموه من حرص ومتابعة لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، وما تحقق من خطوات وإنجازات مهمة دفعت بمسيرة التعاون المشترك إلى مراحل أكثر تقدماً ومجالات أرحب، تحقيقاً لمزيد من الرخاء لمواطني دول مجلس التعاون.

كما عبر قادة دول مجلس التعاون عن سعادتهم بما أوضحه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، عن صحة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وزوال العارض الصحي العابر، داعين الله العلي القدير أن يُسبغ عليه دوام الصحة والعافية، وأن يمده بتوفيقه، وأن يُعيده سالماً معافى، لمواصلة قيادة المملكة العربية السعودية ودعم مسيرة التعاون المباركة.

وأشاد المجلس الأعلى بنتائج مشاركة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، في قمة العشرين التي عقدت في كل من مدينة تورنتو بكندا بتاريخ 26 يونيو 2010م، ومدينة سيول بكوريا الجنوبية، بتاريخ 11 نوفمبر 2010م، مثمناً الدور الهام الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في العلاقات السياسية والاقتصادية على المستوى العالمي.

وهنأ المجلس الأعلى عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بالعيد الوطني التاسع والثلاثين، وبالانتخابات النيابية والبلدية، التي جرت مؤخراً في مملكة البحرين، مشيداً بها كعلامة مضيئة في مسيرة التنمية والتطوير التي يقودها جلالته.

كما رحب المجلس الأعلى برعاية عاهل البلاد للدورة الأولمبية الأولى للألعاب الرياضية بدول مجلس التعاون، المقرر انطلاقها في مملكة البحرين في 16 أبريل/ نيسان 2011م. وهنأ المجلس الأعلى جلالة السلطان قابوس بن سعيد، بالعيد الوطني الأربعين المجيد لسلطنة عمان، مشيداً بما حققته السلطنة من إنجازات عظيمة مما أهلها للحصول على المركز الأول على مستوى العالم في سرعة معدل التنمية البشرية بين مئة وخمس وثلاثين دولة، متمنياً للسلطنة وشعبها العزيز دوام التقدم والرخاء والازدهار.

وهنأ قادة دول مجلس التعاون الأمير القطري بفوز دولة قطر باستضافة كأس العالم لعام 2022م، وعبر المجلس الأعلى عن سعادته البالغة لاحتضان دولة قطر لهذا الحدث التاريخي والعالمي الكبير، مؤكدين دعم دول المجلس اللامحدود لدولة قطر في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إنجاح مونديال 2022م، باعتباره مفخرة لدول وشعوب مجلس التعاون، وللعالمين العربي والإسلامي، ولمحبي السلام العالمي، وتعزيزاً لحوار الحضارات والثقافات، ومثمنين الجهود المميزة لولي العهد سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ورئيس لجنة ملف قطر 2022 الشيخ محمد بن حمد آل ثاني.

وأثنى المجلس الأعلى على مضامين كلمة أمير دولة قطر خلال افتتاح دور الانعقاد العادي «التاسع والثلاثين» لمجلس الشورى، مُشيداً بجهود سموه وبما حققته دولة قطر في ظل قيادة سموه، وفق الرؤية الوطنية لدولة قطر.

كما نوَّه المجلس الأعلى بمبادرة دولة قطر الهادفة لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية ولم الشمل بين الأشقاء اليمنيين، ومساعدتهم على الاحتكام للحوار، باعتباره الطريق الأمثل المؤدي إلى تكريس الأمن والاستقرار في ربوع اليمن الشقيق، مُجدداً دعمه لوحدة وأمن واستقرار الجمهورية اليمنية الشقيقة.

ورحب المجلس بوساطة أمير دولة قطر لإيجاد حل للخلاف الحدودي بين كل من اريتريا وجيبوتي، التي تدلِّل على النجاحات التي حققها سموه في هذا الإطار، مُشيداً بسعي سموه المخلص والدؤوب لتوفير كل أسباب النجاح للمبادرات الخيرة، انطلاقاً من اعتماد قيم ومرتكزات الحوار سبيلاً لحل المشكلات والنزاعات.

وأكد المجلس الأعلى على دعمه وتأييده لطلب دولة قطر استضافة الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ العام 2012م.

ومع اقتراب الذكرى الثلاثين لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانطلاقاً من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك، والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل، استعرض المجلس الأعلى حصيلة العمل المشترك في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والأمنية، والثقافية، والإعلامية، وعبر عن ارتياحه لما حققته المسيرة الخيرة من إنجازات منذ الدورة الماضية، مثمناً ما تحقق من إنجازات ومكتسبات في مجال العمل الخليجي المشترك، ومؤكداً العزم على مواصلة تعزيز هذه المسيرة المباركة لما فيه مصلحة وخير دول المجلس ورفاه مواطنيها.

كما أعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه وتقديره لتنفيذ ما جاء في مقترحات خادم الحرمين الشريفين، بشأن تسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك. وكذلك ورقة دولة الكويت بشأن التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، كما أجرى المجلس الأعلى تقييماً لتطورات القضايا السياسية والإقليمية والدولية، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

رؤية البحرين لتطوير المجلس

اطلع المجلس الأعلى على توصيات اللجان الوزارية، وما رفعه المجلس الوزاري بشأن رؤية مملكة البحرين، وأكد على أهمية ما تضمنته من أفكار ومقترحات تهدف إلى تفعيل العمل المشترك، ووجه اللجان الوزارية، والأمانة العامة، للعمل على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

رؤية قطر لتفعيل دور المجلس

اطلع المجلس الأعلى على تقارير المتابعة من اللجان الوزارية، وما رفعه المجلس الوزاري، بشأن رؤية دولة قطر، ووجه اللجان الوزارية والأمانة العامة للعمل على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

وفي مجال الشئون الاقتصادية أعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه لأداء اقتصاديات دول المجلس، وما شهدته دوله من تنمية اقتصادية واجتماعية وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

واستعرض المجلس الأعلى مسيرة التكامل الاقتصادي في إطار مجلس التعاون، من خلال ما رفع له من تقارير وتوصيات من اللجان الوزارية المختصة، والمجلس الوزاري والأمانة العامة، بشأن الجوانب الاقتصادية في كل من رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون ورؤية دولة قطر بشأن تفعيل مجلس التعاون، وما تضمنته من تشجيع الاستثمارات المشتركة ولاسيما في مجالي التعليم والصحة وأصدر المجلس توجيهاته بهذا الشأن.

الاتحاد الجمركي

اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع المشترك للمجلس الوزاري، ولجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان الأخرى ذات الصلة، ووجه اللجان الوزارية، كلاًّ فيما يخصه، بسرعة العمل على تطوير آليات الاتحاد الجمركي، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء بما يسهل انسياب التجارة البينية ومع العالم الخارجي.

السوق الخليجية المشتركة

اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمين العام عن سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، وأبدى ارتياحه لما حققته من فرص ومزايا لمواطني دول مجلس التعاون. وتعزيزاً لهذه الفرص والمزايا، قرر المجلس السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول المجلس، وتطبيق المساواة التامة في معاملة فروع هذه الشركات معاملة فروع الشركات الوطنية، ووجه باستكمال إصدار الأدوات التشريعية بالدول الأعضاء، بما يحقق المكاسب المرجوة من تلك الفرص والمزايا، وصولاً للتكامل بين الدول الأعضاء، وتوثيقاً للروابط بين مواطنيها.

الاتحاد النقدي

اطلع المجلس الأعلى على تقرير عن سير الاتحاد النقدي، تضمن إيجازاً عن إنشاء المجلس النقدي، وما قام به مجلس إدارته من أعمال لإنجاز المهمات الموكلة إليه.

وفي مجال التنمية الشاملة ومواكبة للتطورات المحلية والإقليمية والعالمية في مجال التنمية الشاملة اعتمد المجلس الأعلى إستراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون 2010م – 2025م.

الإطار العام للاستراتيجية الإحصائية الموحدة

مشروع الربط الكهربائي

اطلع المجلس الأعلى على تقرير عن مشروع الربط الكهربائي - الذي تم تدشين مرحلته الأولى في العام الماضي - وما تم بشأن استكمال المرحلة الثالثة من المشروع.

مشروع سكة الحديد

أخذ المجلس الأعلى علماً بتقرير الأمانة العامة عن سير العمل في مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون، وما تم بشأن إعداد الدراسات والتصاميم الهندسية التفصيلية اللازمة له، ووجه بسرعة استكمالها.

القوانين والأنظمة ذات الصلة بالجوانب التجارية والصناعية، بارك المجلس الأعلى اعتماد لجنة التعاون المالي والاقتصادي «تعديل القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية» ليتواكب مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والمعايير العالمية بهذا الشأن.

البيئة والمياه

ناقش المجلس الأعلى عدداً من موضوعات العمل المشترك في مجال الإنسان والبيئة، وهي على النحو الآتي: في مجال التعليم اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة تنفيذ قراراته الخاصة بتطوير التعليم، وأبدى ارتياحه للجهود والخطوات التطويرية التي تشهدها قطاعات التعليم، بمختلف مستوياته في دول المجلس.

وفي مجال البيئة وافق المجلس الأعلى على خطة العمل الإقليمية للاستعداد والتصدي للمخاطر الإشعاعية كخطة إقليمية للوقاية من الإشعاع في دول مجلس التعاون، والمقرة في الاجتماع الرابع عشر للوزراء المسئولين عن شئون البيئة، الذي عقد في دولة الكويت بتاريخ 12 أكتوبر 2010م.

وفي مجال استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عن سير العمل بشأن الدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، واستكمال مشاريع التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في البرامج الإقليمية الثلاثة للعام 2010م، بما في ذلك ما تم الاتفاق بشأنه مع الوكالة الدولية على برامج التعاون للمرحلة القادمة 2012.2013م.

وفي مجال العمل البلدي المشترك، ودعماً لهذا الجانب المهم، وتوحيداً للتشريعات والأنظمة والأطر والمواصفات والمعايير الخاصة ذات العلاقة، وافق المجلس الأعلى على «الإطار العام للإستراتيجية العمرانية الموحدة لدول مجلس التعاون»، ووجه الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية على جهودها في إعداده وإنجازه. كما وافق على الدليل الاسترشادي للمواصفات والمعايير الخاصة باللوحات الإعلانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووجه الشكر والتقدير لدولة قطر على إعداده.

وأوصى «إعلان أبوظبي» باتخاذ خطوات جادة وحثيثة نحو استراتيجية خليجية شاملة بعيدة المدى بشأن المياه يتم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى كتوصيات ذات أولوية قصوى ترفع للجان المختصة ليتم استصدار تعليمات بتنفيذها وتأخذ في اعتبارها كل القضايا ذات العلاقة. مؤكداً ضرورة الربط بين ضمان أمن المياه وتنويع مصادر الطاقة والأمن الغذائي كضرورة حيوية وأولوية استراتيجية لمستقبل بلدان الخليج والتعامل بجدية وكفاءة مع مؤشرات الأداء البيئي العالمية ومؤشر البصمة الكربونية من أجل تحسين موقع دول المجلس وخاصة في مجال المياه والطاقة ونوعية المياه الجوفية والندرة المائية.

الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات

جدد المجلس الأعلى تأكيده على أهمية تعزيز الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات المختلفة، والحرص على بناء جسور التلاقي بين الشعوب والحضارات، وهو ما جسدته مبادرة خادم الحرمين الشريفين وأكدته المؤتمرات العديدة التي عقدت ضمن هذه المبادرة.

وأكد المجلس الأعلى أن الحوار بين أتباع الحضارات والأديان هو السبيل الأنجع لتعزيز التفاهم والتعاون العالمي، بما يسهم في جلب الأمن والقضاء على أسباب الصراع وتوحيد الجهود لمعالجة المشكلات التي يعاني منها العالم.

ورحب المجلس الأعلى باستضافة دولة قطر للمنتدى الرابع لتحالف الحضارات خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام المقبل، الذي سيشكل نقطة تحول لمسيرة تحالف الحضارات من خلال المشاركة الواسعة من كل الأطراف الفاعلة.

التعاون العسكري والدفاع المشترك

استعرض المجلس الأعلى ما رفعه مجلس الدفاع المشترك في دورته التاسعة في دولة الكويت بتاريخ 9 نوفمبر 2010م، بشأن مجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك، واطلع على الخطوات والجهود التي تبذل لتعزيز قوات درع الجزيرة المشتركة وتطويرها، وكذلك سير العمل في تطوير المشاريع العسكرية المتعلقة بالاتصالات المؤمنة وحزام التعاون.

كما اطلع القادة على نتائج الدراسات الأولية المتعلقة بالجانب الدفاعي والأمني من رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون، وأبدوا ارتياحهم لما وصلت إليه قوات درع الجزيرة المشتركة من جاهزية ومستوى تدريبي وكفاءة، وأعربوا عن تقديرهم لأعضاء مجلس الدفاع المشترك واللجنة العسكرية العليا لما يولونه من اهتمام ومتابعة لمجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك ودعم دائم لقوات درع الجزيرة المشتركة.

كما صادق المجلس الأعلى على ما توصل إليه مجلس الدفاع المشترك في دورته التاسعة من قرارات، وأقر نظام مد الحماية التأمينية للعسكريين والعاملين في القوات المسلحة بدول المجلس.

التنسيق والتعاون الأمني

تدارس المجلس الأعلى مسيرة التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء، في ضوء ما توصل إليه الاجتماع التاسع والعشرين لوزراء الداخلية، الذي عقد بدولة الكويت في 2 نوفمبر 2010 ، واعتمد قراراته. وأعرب عن ارتياحه لما تحقق من إنجازات وخطوات، تعزيزاً لأمن الدول الأعضاء، وحماية المكتسبات الوطنية، مؤكداً في هذا الشأن أهمية تكثيف التعاون ولاسيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

مكافحة الإرهاب

وأكد المجلس الأعلى على مواقف دول المجلس الثابتة لنبذ العنف والتطرف المصحوب بالإرهاب، كما نوه بجهودها في اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتفعيل القرارات ذات الصلة في هذا المجال، مؤكداً تأييده لكل جهد إقليمي ودولي يهدف إلى مكافحة الإرهاب، ومجدداً في الوقت نفسه التأكيد على ضرورة تفعيل القرارات والبيانات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، داعياً المجتمع الدولي ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة إلى تفعيل ما تنادي به دول المجلس، لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، لتبادل المعلومات والخبرات، وتنسيقها بين الدول، لرصد ومراقبة تحركات المنظمات والعناصر الإرهابية وإحباط مخططاتها.

وفي هذا الإطار، أشاد المجلس الأعلى بكفاءة وقدرة وجاهزية الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين بكشف وتفكيك شبكة تنظيمية ضمن مخطط إرهابي يستهدف أمن واستقرار مملكة البحرين، وأكد وقوف وتضامن الدول الأعضاء إلى جانبها، ودعمها وتأييدها المطلق لكل الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة الأعمال الإرهابية، وكافة أنواع التحريض والتخريب التي تهدف إلى زعزعة النظام والاستقرار واستهداف الأبرياء وترويع الآمنين من مواطنين ومقيمين، استناداً إلى مبدأ الأمن الجماعي ووحدة المصير المشترك.

كما أشاد المجلس الأعلى بجهود وكفاءة الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية والضربات الاستباقية لرجال الأمن، التي أدت إلى كشف وتفكيك تسع عشرة خلية إرهابية كانت تهدف إلى نشر الفوضى عبر تنفيذها عدداً من الهجمات الانتحارية، ودحر رجال الأمن لتلك المخططات الإجرامية التي وصلت إلى مراحل متقدمة. داعياً المجتمع الدولي إلى التعامل بحزم وجدية مع تلك المجاميع الإرهابية والأشخاص الداعمين للإرهاب، وعدم السماح بالإضرار بأمن واستقرار الدول.

كما أكد المجلس الأعلى أهمية العمل على تجفيف مصادر تمويل هذه الجماعات الإرهابية، وإفشال توجهاتها الإجرامية المتمركزة في الخارج، ومحاولات قياداتها المستمرة لإيجاد موطئ قدم لعناصرها في الداخل لنشر أفكارها التكفيرية ومخططاتها لضرب الأمن والمقدرات الوطنية، ومُشدداً على ضرورة عدم إفساح وسائل الإعلام أو غيرها لنشر أو بث كل ما من شأنه تشجيع وتأييد هذه الأعمال الإجرامية ومرتكبيها.

القرصنة البحرية

ثمن المجلس الأعلى الجهود التي تبذلها القوات البحرية بدول المجلس بمشاركتها مع القوات الدولية في مكافحة القرصنة البحرية وحماية الممرات المائية، وعبر عن ارتياحه للمستوى والكفاءة التي وصلت لها

... بالغ» ... ضمن البيان الختامي لقمة «أبو ظبي»

...ام بمرتكزات علاقات حسن جوار

بارك المجلس الأعلى إنشاء مكتب حقوق الإنسان لمجلس التعاون (وام)

القوات البحرية بدول المجلس من خلال المساهمة في قيادة قوات الواجب الدولية (C.T.F. 152) وتمنى للقوات البحرية في مملكة البحرين التي ستتولى قيادة قوات الواجب الدولية التوفيق في القيام بهذه المهمة.

الشئون القانونية

اطلع المجلس الأعلى على ما رفعه إليه وزراء العدل من توصيات تهدف إلى تعزيز مسيرة العمل المشترك في المجال العدلي. وفي هذا الإطار وافق المجلس الأعلى على تمديد العمل بالوثائق الآتية بصيغها المعدلة كأنظمة (قوانين) استرشادية لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائياً حال عدم ورود ملاحظات عليها:

– وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة.

– وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

– وثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد للإجراءات الجزائية.

ثانياً : تمديد العمل بالوثائق التالية كأنظمة (قوانين) استرشادية ، لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائياً، حال عدم ورود ملاحظات عليها.

– وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون.

– وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لرعاية أموال القاصرين ومن في حكمهم لدول مجلس التعاون.

– وثيقة الدوحة للنظام (القانون) الجزائي الموحد لدول مجلس التعاون.

– وثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد لدول مجلس التعاون.

– وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد للأحداث لدول مجلس التعاون.

– وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للمحاماة لدول مجلس التعاون.

– وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للإثبات لدول مجلس التعاون.

– وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للإجراءات المدنية – المرافعات – لدول مجلس التعاون.

– وثيقة الدوحة للنظام (القانون) الموحد لأعمال كتاب العدل لدول المجلس.

ثالثاً : الموافقة على الوثائق التالية والعمل بها كأنظمة (قوانين) استرشادية ، لمدة أربع سنوات ، تتجدد تلقائياً، حال عدم ورود ملاحظات عليها من الدول الأعضاء : – وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد للتعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية.

– وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد للتفتيش القضائي.

– وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية.

– وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لأعوان القضاء.

– وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لأعمال الخبرة أمام القضاء.

إنشاء مكتب حقوق الإنسان لمجلس التعاون

بارك المجلس الأعلى إنشاء مكتب حقوق الإنسان لمجلس التعاون، ضمن جهاز الأمانة العامة، وذلك تنفيذاً لما جاء في رؤية مملكة البحرين ، والذي يختص بالعمل على إبراز ما حققته وتحققه دول المجلس من إنجازات في مجال حقوق الإنسان، منوهاً بالسجل الإيجابي والمعلوم دولياً للدول الأعضاء في هذا الشأن.

الهيئة الاستشارية

اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن الموضوعات التي تمت دراستها، وهي: 1 .تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية، مثل النخيل، ورفع مساهمة الإنتاج الزراعي، والحيواني، والسمكي في الناتج المحلي. 2 .رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ، والحد من الإعاقة. وقرر اعتماد هذه الدراسات، وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة لتفعيل وتعزيز العمل المشترك بين دول المجلس في ضوء ذلك. وقد ثمن المجلس الأعلى ما بذله أعضاء الهيئة الاستشارية من جهد في إعداد هذه الدراسات، ونوه بالدور المهم الذي تقوم به لرفد العمل الخليجي المشترك بما يعزز مسيرة المجلس. كما قرر المجلس الأعلى تكليف الهيئة الاستشارية بدراسة عدد من الموضوعات في دورتها الرابعة عشرة، وهي: 1 .الطاقة البديلة وتنمية مصادرها. 2 .دراسة توحيد جهود الدول الأعضاء في مجال الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية.

المجالس التشريعية

عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما توصل إليه الاجتماع الدوري الرابع لرؤساء المجالس التشريعية في دول المجلس، المنعقد في أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 22 نوفمبر 2010م، والجهود التي تبذلها هذه المجال ، والمرئيات التي تم رفعها، والهادفة إلى تعزيز العمل المشترك.

التعاون الإعلامي

اطلع المجلس الأعلى على توصية المجلس الوزاري بشأن مشروع استراتيجية العمل الإعلامي المشترك لدول المجلس للعشر سنوات المقبل، وقرر الموافقة عليها.

التعاون مع اليمن

اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الوزاري المشترك «الخامس» لوزراء خارجية دول المجلس واليمن، الذي عُقد في مملكة البحرين في يونيو 2010م، وعلى تقرير الأمين العام بشأن مسار التعاون بين دول المجلس والجمهورية اليمنية، ووجه بتكثيف الجهود لتعزيز تلك العلاقات بما يحقق مصلحة الجانبين، وسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من مشاريع وبرامج تنموية لخدمة أبناء الشعب اليمني الشقيق.

واطلع المجلس على تقرير الأمين العام بشأن الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن، الذي عقد في نيويورك في 24 سبتمبر/ أيلول 2010م، على هامش الدورة 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأعرب عن أمله بأن يسفر الاجتماع الوزاري القادم لأصدقاء اليمن، المقرر عقده في المملكة العربية السعودية في الربع الأول من العام المقبل، عن مزيد من الدعم للجمهورية اليمنية الشقيقة، لتحقيق الأمن والاستقرار والعيش الكريم لمواطنيها.

كما اعتمد المجلس الأعلى انضمام الجمهورية اليمنية إلى مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون، ووجه باتخاذ الإجراءات القانونية، والإدارية، اللازمة في هذا الشأن.

وهنأ المجلس الأعلى الجمهورية اليمنية بنجاح استضافة وتنظيم دورة كأس الخليج العربي «العشرين» لكرة القدم.

العلاقات الاقتصادية الدولية

اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عن العلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الصديقة، مرحباً بنتائج الاجتماع الوزاري المشترك الثاني للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون ورابطة الآسيان، الذي عُقد في سنغافورة في 31 مايو/ أيار 2010م، والاجتماع الوزاري الأول للحوار الإستراتيجي مع جمهورية الصين الشعبية، الذي عُقد في بكين في 4 يونيو 2010م، والاجتماع الوزاري الثالث للحوار الإستراتيجي مع الجمهورية التركية، الذي عُقد في دولة الكويت في 17 أكتوبر 2010م. ونوه ببرامج العمل المشترك التي تم الاتفاق عليها في تلك الاجتماعات، ووجه بمتابعة تنفيذها بما يخدم مصالح دول المجلس وشركائها من الدول والمجموعات الصديقة.

كما اطلع المجلس الأعلى على توصيات الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية ، والمالية والتجارة والصناعة والوزراء المعنيين بمفاوضات التجارة الحرة بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى وعلى تقرير الأمانة العامة بهذا الشأن، ووجه اللجان المختصة باستكمال دراسة الجدوى الاقتصادية للمفاوضات، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، بما يحقق مصالح دول المجلس.

إعادة الجزر الثلاث

وعبر قادة التعاون عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية أية نتائج إيجابية، من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث، مما يسهم في تعزيز امن واستقرار المنطقة. مطالبين بالنظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث، ودعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية ، عن طريق المفاوضات المباشرة ، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

العلاقات مع إيران

تابع المجلس الأعلى تطورات العلاقات مع إيران، وأكد مجدداً أهمية الالتزام بالمرتكزات الأساسية لإقامة علاقات حسن جوار، والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

وفي الملف النووي الإيراني تابع المجلس الأعلى مستجدات الملف النووي الإيراني «بقلق بالغ»، مجدداً التأكيد على مواقفه الثابتة بشأن أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، مرحباً في الوقت ذاته بالجهود الدولية وخاصة تلك التي تبذلها مجموعة (5+1)، لحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية ، ومعرباً عن الأمل في أن تستجيب إيران لهذه الجهود.

وأكد المجلس الأعلى على حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، في إطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة، ووفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة، بما فيها «إسرائيل»، وبشفافية تامة، مؤكداً ضرورة انضمام «إسرائيل» إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كل مُنشآتها النووية للتفتيش الدولي، من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

القضية الفلسطينية

استعرض المجلس الأعلى تطورات القضية الفلسطينية، ومستجدات الوضع الراهن، مؤكداً أن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة إلى خط 4 يونيو/ حزيران 1967م في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ورحب المجلس الأعلى بما توصلت إليه اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 8 أكتوبر 2010م، بتحميل الحكومة الإسرائيلية مسئولية توقف المفاوضات المباشرة التي أطلقها الرئيس الأميركي باراك أوباما في واشنطن 2 سبتمبر/ أيلول 2010م، نتيجة استمرارها في سياستها الاستيطانية غير المشروعة، وما يترتب عليها من تداعيات خطيرة. وأثنى المجلس الأعلى على الجهود التي بذلها وإخوانه أعضاء لجنة المتابعة في هذا الشأن. ومن هذا المنطلق، أكد المجلس دعم السلطة الوطنية الفلسطينية في موقفها الداعي إلى أن العودة إلى المفاوضات المباشرة، تتطلب الوقف الكامل للأنشطة الإسرائيلية الاستيطانية، وعلى رأسها ما يتعلق بمدينة القدس الشرقية، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وأكد المجلس الأعلى دعمه لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة القابلة للحياة، وفق مبادئ الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، ورفض أية حلول جزئية أو مرحلية في هذا الشأن.

وأكد المجلس ضرورة احترام كل مؤسسات الشرعية الفلسطينية، بما فيها المجلس التشريعي المنتخب. ودعا المجلس كل الفصائل الفلسطينية إلى ضرورة إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية بشكل فوري، والتي تشكل الضمانة الحقيقة للحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني.

وأدان المجلس الأعلى مشروع القانون الإسرائيلي اعتبار القدس المحتلة عاصمة للشعب اليهودي، وكذلك مشروع ضم مدينة القدس المحتلة ضمن قائمة مدن إسرائيلية ذات أولوية خاصة، محذراً من خطورة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد القدس الشرقية، وداعياً المجتمع الدولي إلى إلزام «إسرائيل» بوقف كل الانتهاكات التي تهدف إلى تهويد القدس الشرقية، وتغيير هويتها الإسلامية والعربية.

وندد المجلس الأعلى بسياسات التهويد التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية، ومحاولة فرض الأمر الواقع بتغيير الأوضاع الديموغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأبدى استياءه من أعمال الهدم والحفريات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في محيط المسجد الأقصى الشريف، وطالب المجتمع الدولي ومنظمة اليونسكو بتحمل مسئولياتها نحو الإيقاف الفوري للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية وتوسيع المستوطنات، وإزالة جدار الفصل العنصري، والمحافظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

كما أدان المجلس الأعلى بشدة كل الأعمال الإجرامية الإسرائيلية في قطاع غزة، الرازح تحت الحصار الإسرائيلي الجائر منذ عدة سنوات، والتي خلفت عدداً من القتلى والجرحى. ودعا المجلس الأطراف الدولية الفاعلة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، لتحمل مسئولياتهم الكاملة، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني، والإنهاء الفوري لهذا الوضع المأسوي، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 1860، القاضي برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر.

الشأن العراقي

ثمن المجلس الأعلى نداء خادم الحرمين الشريفين للقيادات العراقية، للالتقاء تحت مظلة جامعة الدول العربية.

وأكد المجلس الأعلى مجدداً مواقفه بشأن احترام وحدة العراق، واستقلاله، وسلامته الإقليمية، وعدم التدخل في شئونه الداخلية، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية ، مؤكداً أن تحقيق الأمن والاستقرار في العراق يتطلب الإسراع في إنجاز المصالحة الوطنية العراقية الشاملة، بما يحقق مبدأ الشراكة بين كل الأطراف والكتل السياسية العراقية.

وشدد المجلس الأعلى على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ومنها الانتهاء من مسألة صيانة العلامات الحدودية، والتعرف على من تبقى من الأسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت، وغيرهم من مواطني الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات والأرشيف الوطني لدولة الكويت. وحث الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها القيمة لإنهاء تلك الالتزامات.

الشأن اللبناني

جدد المجلس الأعلى دعمه الكامل لاستكمال بنود اتفاق الدوحة بين القوى اللبنانية، الذي تم التوصل إليه برعاية أمير دولة قطر، مؤكداً على ما اتفقت عليه الأطراف اللبنانية في اتفاقية الطائف، ومُشيداً بجهود الحكومة اللبنانية لدعم الأمن والاستقرار في لبنان، وتعزيز وحدته الوطنية. وحث كل الأطراف اللبنانية على تحمل مسئوليتها التاريخية، وتغليب مصلحة لبنان من خلال الحوار البناء الهادف لحل المشكلات القائمة وفق أسس دستورية، بعيداً عن لغة التوتر والتصعيد وبمنأى عن أي تدخل خارجي.

وأشاد المجلس الأعلى بالزيارة التاريخية التي قام بها للبنان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ورئيس الجمهورية العربية السورية بشار الأسد، دعماً لتعزيز الوفاق الوطني والاستقرار الداخلي في هذا البلد الشقيق، وتحسيناً لفرص النمو الاقتصادي والاجتماعي فيه، وتضامناً معه في مواجهة التهديدات الإسرائيلية.

كما أشاد المجلس بالحراك السياسي والشعبي الحيوي الذي أحدثته زيارة أمير دولة قطر في الساحة اللبنانية، لافتاً إلى الدلالات المهمة والإيجابية التي عبرت عنها زيارة سموه لجنوب لبنان، وخاصة أنها ارتبطت بافتتاح العديد من مشاريع الإعمار والتنمية.

الشأن السوداني

أعرب المجلس عن ترحيبه بالمراحل التي وصلت إليها عملية سلام دار فور في الدوحة عقب الاتفاقيات الإطارية التي تم توقيعها بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في الدوحة، برعاية أمير دولة قطر، مشيداً بالجهود الخيرة التي تبذلها دولة قطر في إطار اللجنة الوزارية العربية الأفريقية المعنية بتسوية النزاع في دار فور، وجهود الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحل النزاع.

وأعرب المجلس عن بالغ تقديره لمبادرة أمير دولة قطر بإنشاء بنك للتنمية في دارفور برأس مال قدره اثنان مليار دولار، دفعاً لعملية السلام والتنمية والإعمار.

ورحب المجلس بالقرارات الصادرة عن الوساطة، وعن مجلس الأمن التي تؤكد ضرورة استكمال المفاوضات في الدوحة من دون شروط مسبقة وبلا تأخير وضمن الاتفاقيات الإطارية الموقعة وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

وعبر المجلس عن ارتياحه للجولة التشاورية التي قامت بها الوساطة في الأسبوع الماضي في دار فور للاستماع إلى رؤية أهل دار فور والمجتمع المدني الدارفوري حول عملية السلام.

ودعا المجلس كل الأطراف إلى الالتزام الكامل بمفاوضات الدوحة، وتعزيز الرغبة في إيجاد تسوية سلمية حقيقية للنزاع تلبية لرغبة أهل دار فور.

وعبّر المجلس عن تضامنه مع جمهورية السودان، وعدم القبول بالإجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية بشأن النزاع في دارفور، ورفضه التام لكل التهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية للرئيس السوداني عمر حسن البشير.

وفيما يتعلق بالاستفتاء المتفق عليه طبقاً لاتفاقية نيفاشا العام 2005 التي أوقفت الحرب في جنوب السودان، فإن المجلس الأعلى يتطلع إلى أن يجري الاستفتاء وفقاً لمقتضيات التوافق والتراضي في سبيل المحافظة على الأمن والاستقرار في ربوع السودان.

ورحب المجلس الأعلى بمبادرة دولة الكويت باستضافة المؤتمر الدولي لإعادة إعمار شرق السودان الذي عقد في الأول والثاني من الشهر الحالي ورحب بنتائج المؤتمر، وما قدمته الجهات المشاركة من المانحين والمستثمرين على المستويين العربي والدولي من تعهدات لدعم مشاريع التنمية في شرق السودان.

الشأن الصومالي

أكد المجلس الأعلى دعمه لأمن واستقرار ووحدة أراضي الصومال، وتأييده للرئيس المنتخب شيخ شريف أحمد وحكومته الشرعية، داعياً في الوقت ذاته كل الأطراف الصومالية المعنية إلى التعاون ورأب الصدع، وتغليب المصالح العليا للشعب الصومالي لإنهاء مُعاناته، تحقيقاً للوحدة الوطنية، حتى يعم السلام كل أرجاء الصومال.

مساندة باكستان

أكد المجلس الأعلى على دعم ومساندة دول المجلس للشعب الباكستاني في المحنة التي ألمت به جراء السيول والفيضانات، مُناشداً المجتمع الدولي تقديم كل أشكال العون والإغاثة الإنسانية لمواجهة الأضرار الكبيرة التي لحقت بهذا البلد.

الخلاف بين الكوريتين

تابع المجلس الأعلى بقلق عميق تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، وما تعرضت له الأراضي الكورية الجنوبية من قصف، ودعا الطرفين إلى ضبط النفس، وتغليب الحوار والدبلوماسية، حفاظاً على أمن واستقرار المنطقة والعالم.

وفي الختام عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لرئيس الإمارات العربية المتحدة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى ولحكومته ولشعب الإمارات للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها قادة دول مجلس التعاون. كما نوه القادة بما أولاه سموه لهذا الاجتماع من اهتمام بالغ ورعاية كريمة وإدارة حكيمة كان لها أكبر الأثر في التوصل إلى نتائج وقرارات مهمة.

الزياني أميناً عاماً للمجلس

وعبر المجلس الأعلى عن تقديره البالغ للجهود الكبيرة والمخلصة والمميزة التي بذلها الأمين العام لمجلس التعاون عبدالرحمن العطيّة، الذي ستنتهي فترة عمله في نهاية شهر مارس/ آذار 2011م، وإسهاماته الفعالة في دفع مسيرة العمل المشترك، وفي تحقيق إنجازات مهمة أعطاها الكثير من وقته، وجهده وخبرته، أثناء توليه أمانة مجلس التعاون.

وقرر المجلس الأعلى تعيين عبداللطيف راشد الزياني من مملكة البحرين أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، اعتباراً من أول أبريل/ نيسان 2011م، متمنياً له التوفيق والسداد في مهماته الجديدة.

ورحب قادة دول مجلس التعاون، بدعوة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، لعقد الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في المملكة العربية السعودية، في العام المقبل 2011م.

مسئول أممي: مجلس التعاون الخليجي يبلي بلاءً حسناً لمكافحة الإرهاب

■ الرياض - د ب أ

□ أشاد مسئول رفيع المستوى يعمل في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بالجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي في خدمة قضايا دول المجلس في المجالات التي تخدم قضايا شعوب هذه الدول.

واعتبر المسئول، في تصريحات لصحيفة «عكاظ» السعودية نشرتها في عددها الصادر يوم أمس (الثلثاء)، أن إحدى أهم القضايا التي يعالجها المجلس والتي تتواءم مع قرارات الأمم المتحدة تصب في مدى يقظة الأجهزة الأمنية لدول المجلس في مكافحة الإرهاب وكذلك النجاحات التي حققتها بعض دول المجلس كما حدث أخيرا في السعودية «التي تقوم بالدور الكبير في رعايتها لدرع الجزيرة العربية حيث ألقت مؤخرا القبض على 19 خلية منتمية إلى تنظيم القاعدة». ورأى المسئول أن هذا التجمع الخليجي «يساهم في تحقيق أبعاد مهمة في مسيرة السياسة الدولية وتحقيق الرخاء الدولي ومكافحة الجريمة والفقر وخلق مناخ حقيقي للتنمية وتحسين مقدرات شعوب هذه الدول». وكان أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح استنكر «تخطيط خلايا إرهابية في السعودية لقتل الأبرياء وإحداث الدمار وتعطيل التنمية».